



ممثلو الفصائل الفلسطينية يعلنون في غزة الاتفاق على وثيقة الاسرى (اف ب)

رئیس الوزراء الایطالي لدى استقباله السنیورة: لا سلام دائم في الشرق الاوسط في غياب الامن والتنمية الاقتصادية

■ روما - اف ب: اعلن رئيس الوزراء الایطالي رومانو برودي امس الثلاثاء بعد لقاء نظيره اللبناني فؤاد السنيورة في روما ان الشرق الاوسط لن يعرف «السلام الدائم» الا اذا تنسى ضمان «الامن والتنمية الاقتصادية» في المنطقة.

وصرح برودي للصحافيين «لن يمكن ارساء سلام دائم في منطقة الشرق الاوسط قبل ضمان الامن والتنمية الاقتصادية».

واضاف «اكتد سابقا واؤك وساووك ايضا مستقبلا على ضرورة تقديم مقتراحات ترمي الى تحقيق تعاون ناشط في هذه المنطقة لاننا غالبا ما شاهدنا فشل القوات المسلحة. لقد حان الوقت لندرك ان التعاون والازدهار الاقتصادي هما السبيل الوحيد لضمان سلام دائم».

واكذ برودي انه تحاور مع قادة الدول الرئيسية في حوض المتوسط لانشاء «بنك متوسطي كبير»، ولاطلاق مشاريع «جامعية» وفي مجال البحث العلمي وآخرى للتبادل الثقافي».

وقال برودي موجها كلامه الى السنيورة «يلعب لبنان في هذا الاطار دورا اكبر بكثير من مساحته الجغرافية بسبب

السجن 12 سنة بحق ثلاثة سوريين ادينوا بالانتماء الى جماعة الاخوان المسلمين

■ دمشق - اف ب اعلنت المنظمة الوطنية لحقوق الانسان في سوريا امس الثلاثاء ان محكمة امن الدولة العليا حكمت بالاعدام على ثلاثة سوريين ادينوا بالانتماء الى جماعة الاخوان المسلمين المحظورة قبل ان تخفف الحكم الى السجن 12 سنة.

واعلن رئيس المنظمة عمار قربى في بيان انه صدر حكم الاعدام الاحد بحق يوسف عمر حسين (26 سنة) ومحمد شاهزاده (38 سنة) وفؤاد عا

وخففت الاحكام الصادرة بحقهم الى عقوبات سجن طويلة.

واعتبر قربى هذا الحكم «جائرا جدا» وطالب السلطات السورية «بإصدار عفو شامل عن جميع المواطنين السوريين الذين تقطعت بهم السبيل خارج سوريا واستفحل بهم المرض وتقدم بهم العمر دون ان يتمكنوا من العودة الى وطنهم».

وقالت المنظمة ان السلطات السورية منعت الارجواش من زيارته (11).

العفو الدولية تدعو السلطات السورية إلى الإفراج الفوري عن أحد أعضاء الإخوان المسلمين

■ لندن- يو بي أي: دعت منظمة العفو الدولية امس السلطات السورية الى «الإفراج الفوري وغير المشروط» عن محمد أساسة سايس الذي حُكم عليه بالسجن مدة 12 عاماً بعد إدانته بالإنتقام الى جماعة الأخوان المسلمين المخوّرة في سوريا. وقالت المنظمة في بيان ووزع في العاصمة البريطانية لندن، إن سايس «قبض عليه في مطار دمشق الدولي في أيار (مايو) 2005 في أعقاب ترحيله من المملكة المتحدة عن طريق مطار شيفيل في أمستردام بعد رفض لندن طلب اللجوء الذي قدمه على الرغم من أن عضويته في جماعة الأخوان المسلمين كانت معروفة». وأضافت أن سايس «ظل محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي من دون السماح له بالإتصال بعائلته أو محاميته وتحت خطر التعذيب وإساءة المعاملة حتى كانون الثاني (يناير) 2006 وبعتقد أنه محتجز الآن في سجن صيدنايا قرب العاصمة دمشق». وإنعتبرت منظمة العفو الدولية سايس «سجين وأي محتجز لا لشيء إلا بسبب معتقداته التي لا تدعوا الى العنف»، ودعت الى إطلاق سراح جميع سجناء الرأي الآخرين في سوريا.

من محافظة ادلب (شمال غرب) عام 2005 لدى وصولهم الى سوريا قادمين من العراق. واكد قربى انهم «غادروا سوريا مع اسرهم في اوائل الثمانينات الى العراق ثم عادوا في العام الماضي بعد تدهور الاحوال الامنية في العراق». وأضاف: «انه وعلى الرغم من التطمينات التي حصل عليها هؤلاء الواطنيون من السفارة السورية في العراق لكن اجهزة الامن اعتقلتهم فور وصولهم الى سوريا».

وفي منتصف التسعينيات اوقفت السلطات تنفيذ احكام الاعدام الصادرة بحق ناشطي جماعة الاخوان المسلمين

الكنيست يصادق على تعديلات قاسية اقترحها الشاباك

تمديد فترة التحقيق بدون محكمة ومنع المعتقلين الفلسطينيين من الالتقاء مع محام

بارتكاب مخالفات أمنية، وقد تمت المصادقة على التعديلات بأغلبية ستة مقابل ثلاثة.

ويمنع التعديل الأول، بحسب الصحيفة الاسرائيلية، الضابط المسؤول أو رئيس طاقم التحقيق في جهاز الأمن العام صلاحية إبقاء معتقل رهن التحقيق بدون احضاره أمام القاضي، في حال كانوا على قناعة بأن وقف التحقيق من أجل إحضاره إلى المحكمة من الممكن أن يؤدي إلى المس بشكل ملموس بمجرى التحقيق، ويكون القرار منوطاً بمصادقة رئيس شعبة التحقيق في جهاز الأمن العام أو نائبه.

أما التعديل الثاني، تابع هارتس الاسرائيلية، فيمنح المحكمة صلاحية تمديد اعتقال مشتبه بارتكاب مخالفات أمنية بدون حضور المتهم إلى المحكمة، في حال اقتناع المحكمة بأن وقف التحقيق قد يؤدي إلى منع إحباط مخالفة أمنية أو إحباط منع التعرض لحياة إنسان. وتقرر أنه بإمكان محامي الدفاع أن يكون حاضراً لدى النظر في التمديد.

كما جاء أن وزارة القضاء وجهاز الأمن العام قد قرروا الإستجابة لطلب رئيس لجنة الدستور بالغاء البند الذي اقترحة جهاز الأمن العام بشأن منع المشتبه بارتكاب مخالفات أمنية من الإنقاء بمحام لمدة 30 يوماً متواصلة.

هذا وقد تم عرض هذه التعديلات يوم أمس، الثلاثاء، على الكنيست للمصادقة عليها، وستكون سارية المفعول لمدة عام ونصف، تلتزم وزارة القضاء في نهايتها بصياغة نص جديد، للصادقة عليه في الكنيست لمنع الإرهاب ويستبدل الأوامر التي يستند التشريع إليها اليوم، كما نقلت الصحيفة الاسرائيلية عن مصدر قضائي إسرائيلي وصفته بأنه رفيع المستوى.

الناصرة-«القدس العربي» - من زهير اندر اووس:

اسرائيل تحول يوماً بعد يوم الى جهاز مخابرات يملك دولة وليس دولة تملك جهاز مخابرات، فقد صادق الكنيست الاسرائيلي أمس الثلاثاء على منح اجهزة الامن الاسرائيلية مدة اطول للتحقيق مع المعتقلين السياسيين الفلسطينيين وذلك بأغلبية ساحقة. يشار الى ان النواب العرب العشرة في الكنيست عارضوا هذا التعديل الذي يمس مساواة سافرا بحقوق المعتقلين الفلسطينيين الذين يتعرضون ل بشع ضروف التعذيب في اقبية جهاز الامن العام (الشاباك)، ومن سخريات القدر انه في اليوم العالمي لمناهضة التعذيب، صادقت لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست، اول من امس الإثنين، بالقراءة الثانية والثالثة على تعديلات ملموسة في قانون القضاء الجنائي، من شأنها أن تمنع أجهزة الأمن الفرصة المواتية لممارسة التعذيب بحق المعتقلين السياسيين بشكل متواصل لمدة أطول.

وبموجب التعديلات، كما قالت أمس الثلاثاء صحيفة «هارتس» الاسرائيلية، يصبح من الممكن إبقاء معتقل رهن الإعتقال لمدة 96 ساعة متواصلة بدون أن يتم إحضاره إلى المحكمة، بدلاً من 48 ساعة، كما كان متبعاً.

كما تمنح التعديلات المحكمة صلاحية تمديد فترة اعتقال متهم مشتبه بمخالفات أمنية لمدة تصل الى 20 يوماً بدون إحضاره إلى المحكمة.

وجاء أن هذه التعديلات تأتي من أجل التسهيل على عمل جهاز الأمن العام (الشاباك) في التحقيق مع مشتبهين

**البيت الأبيض يطالب حماس بنبذ الإرهاب وأسرائيل تقول إن الاتفاق شأن فلسطيني
حماس وفتح تعلنان موافقة الفصائل باستثناء حركة الجهاد على وثيقة الأسرى**

حاليا على الافراج عن الجندي الاسرائيلي الذي اختطفه مسلحون فلسطينيون الاحد. وأكد «اذا لم يتم الافراج عنه فورا، فسوف نتحرك للافراج عنه. هذا هو الشيء الوحيد الذي يهمنا الان. ان عملية الخطف هذه تطفي لسوء الحظ على كافة المسائل الأخرى».

وتحمل وثيقة الاسرى المؤلفة من 18 نقطة اعترافاً ضمنياً بحق اسرائيل في الوجود ودعوة الى إقامة دولة فلسطينية على الاراضي التي تحتتها اسرائيل منذ عام 1967.

ويعبر قبول حماس، التي يدرجها الغرب كمنظمة ارهابية، للوثيقة المرة الاولى التي تعترف فيها الحركة الاسلامية ضمناً من انشائتها بحق اسرائيل في الوجود.

وتدعى الوثيقة كذلك الى انهاء الهجمات ضد اسرائيل وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وكان عباس اعلن انه سيلغى الدعوة الى الاستفتاء على الوثيقة الذي تعارضه حركة حماس في حال التوصل الى اتفاق.

س أن تنال الاعتراف بها وأن تنتقد بالخطوات ما. هذه هي الشروط

ثلاثة ملايين امس ان اتفاق ناء الجهاد الاسلامي، لاسرى» التي تعترف «شأن داخلي»، المستشار الاعلامي لوكالة فرانس برس، اذا شأن فلسطيني

هذه الوثيقة مقبولة لا زلت لا نرى فيها اي مغيف المتحدث باسم رئيسية ان اسرائيل تركز

■ القدس المحتلة- غزة- وashnetn- روبيترز- اف ب: اعلن مسؤولان عن حركة حماس وفتح لوكالة «فرانس برس» امس الثلاثاء انه تم الاتفاق بين جميع القوى الفلسطينية، باستثناء حركة الجهاد الاسلامي، على كافة بنود «وثيقة الاسرى» التي تعرف ضمناً بوجود اسرائيل.

وقال الناطق باسم حركة حماس سامي ابو زهرى «تم التوافق بين الفصائل على جميع بنود وثيقة الاسرى».

كما صرخ عزام الاحمد رئيس كتلة فتح البرلمانية بأنه «تم الاتفاق على وثيقة الاسرى وسيعلن في مؤتمر صحافي الاتفاق بعد عرضه على الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء اسماعيل هنية».

وموضحاً ان «الحوار انتهى باتفاق على الوثيقة مع ادخال تعديلات بسيطة عليها».

وأضاف الاحمد «ان حركة الجهاد لم توافق على الوثيقة الاصلية منذ البداية وسجلت تحفظات على بعد النقاط».

من جهةه قال ابراهيم ابو النجا امين سر لجنة امن

نرى شيئاً حقيقياً». وأضاف «اذا أرادت حماس فعلها أن تنبذ الارهاب وتعالى الى آخرى التي تحدثنا عنها الأساسية». واعتبر المسؤولون الاسطوريين، باست على جميع بنود «وثيقة ضمنا بوجود اسرائىل فلسطيني». وصرح عساف شريفة لرئيس الوزراء ايهود اولمرت «بالنسـبة لـنا، فـانـ هـذا داخـلي». وأضاف «لم تـكنـ دـى بالنسبة لنا على الاطلاق تغيـيرـ». من ناحـيـته قال مـارـك وزـارـةـ الخارجية الاسـرـائـيلـيـةـ.

المتابعة للقوى الوطنية والاسلامية انه «بحضور جميع ممثلي الفصائل والقوى الوطنية والاسلامية والقطاع الخاص والمجتمع المدني الفلسطيني في اطار لجنة المتابعة العليا تم الاتفاق على وثيقة الوفاق الوطني بالتعديل المنصوص عليه» وخاصة البنود 4 و 6 و 7.

واضاف ان المجتمعين قرروا ايفاده «الى الرئيس محمود عباس وايفاد احمد بحر الى رئيس الوزراء اسماعيل هنية لابلاغهما بالاتفاق الوطني على ان يتم تحديد جلسة خاصة للتلويق النهائي». وقال سمير المشهراوي احد قادة فتح «الآن تم تشكيل لجنة صياغة من بعض الفصائل منها فتح وحماس لكتابة الوثيقة بعد التعديلات».

وفي اول تعقيب امريكي على الاتفاق قال المتحدث باسم البيت الابيض توني سنو امس انه اذا ارادت حماس أن تناول الاعتراف بها فيجب عليها أن تنبذ الارهاب وان الولايات المتحدة تنتظر لترى ان كان اعتراف الحركة الضمني بما سرائيل حقيقياً أم لا. وقال سño للصحافيين «عونـا نـانتـظرـ حتى

**تعتقل 12 ألف فلسطيني بينهم 1500 حكم عليهم بالسجن المؤبد و 750 معتقلاً إدارياً
اسرائيل تحجب الاخبار عن المعتقلين الفلسطينيين
لندهم من متابعة تطورات اسر الجندي وامكانية مبادلته بأسري**

أسيرا، ومشيرا الى إن سلطات الاحتلال اعتقلت منذ العام 1967 وحتى العام 1994 نحو 650 ألف فلسطيني، 85 % منهم تعرضوا للتعذيب. ومن جانبه كشف مدير مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب د. محمود سحويل أن 25 % من المجتمع الفلسطيني يعاني من الصدمة النفسية وأكثر من 75 % من الفلسطينيين تظهر عليهم بعض أعراض الصدمة النفسية.

وقال سحويل إن الأمر الخطير في ممارسة اسرائيل وهي الدولة الوحيدة في العالم التي تشرع التعذيب، هو تحويل ضحايا التعذيب إلى مصادر للعنف ومارسته داخل المجتمع الفلسطيني.

واستشهد سحويل بالأحداث التي شهدتها الساحة الفلسطينية الداخلية خلال الأسابيع الماضية، مشددا أن الهدف من التعذيب الإسرائيلي للفلسطينيين هو قتل الروح المعنوية لديهم، وبث الرعب في جميع أركان المجتمع بهدف تغيير سلوكه ونمط حياته، مؤكدا على ارتفاع نسبة الأضطرابات النفسية وحالات القلق والاكتئاب والتوتر داخل المجتمع الفلسطيني مقارنة بمجتمعات الدول المجاورة.

أممية، واستذكر زياد أبوغين وكيل وزارة شؤون الاسرى والمحررين امس منع اسرائيل أهالي الاسرى من زيارة اولادهم في سجون الاحتلال اضافة الى منع المحامين من زيارة موكليهم، واصف أبوغين في حدث لاذعة صوت فلسطين «قامت اسرائيل بمنع اهالي الاسرى من زيارة ابنائهم وهو اجراء روتيني تتخذه اسرائيل في حال حصول عمليات فدائية وذلك تحسبا لنقل معلومات من والى الاسرى». ورحب أبو عون بالسبيرات التي ظهرها أهالي الاسرى الفلسطينيين في مطالبة بعدم الافراج عن الجندي الإسرائيلي المختطف خلال عملية معبر كرم أبو سالم الأحد الماضي مقابل إطلاق سراح أبنائهم في السجون الاسرائيلية.

ومن جهةه أعلن وزير شؤون الاسرى المهندي وصفى قبها أن عدد الاسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال بلغ 12 ألف معتقل منهم نحو 1500 من الاسرى المحكومين بالمؤبدات والاحكام العالية وأكثر من 750 اسيرأ اداريا اي بلا محاكمة.

واوضح قبها أن عدد الاسبيرات في سجون الاحتلال وصل الى 155 اسيرة الى جانب 360 طفلا في بث التهديدات العدوانية ضد الفلسطينيين.

وأكّد الاسرى، أنهن وجهاً رسالة الى إدارة السجن لاستخراج الموقف، وكان رد الإدارة ان هذه الخطوة جاءت بناء على تعليمات ما يسمى «يعقوب جانت» مدير مصلحة السجون الإسرائيلي، ونائب وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي. وأوضح الاسرى بان سلطات الاحتلال شددت من اجراءاتها ضد هم في أعقاب اسر الجندي في قطاع غزة، ومنعهم من مشاهدة البث التلفزيوني ومتابعة أخبار العملية.

وقد أعلن 1200 اسير فلسطيني يقبعون في سجن النقب الصحراوي امس إضرابا عن الطعام احتجاجا على الممارسات التعسفية لإدارة السجن بحقهم.

وأكدت مصادر في سجن النقب الصحراوي لمركز الإعلام للإعلام، أن سلطات الاحتلال تتخذه في كل يوم إجراء عقابيا جديدا بحقهم بقطع بث القنوات وتصفيه تنذر بتفجير الوضع داخل السجون الأمر الذي لا يحمد عقباه. هذا واعتلت إدارة السجون الإسرائيلية عن وقف زيات الاسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي. ويشار الى أن سلطات الاحتلال تعمد الى وقف زيارات الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين في ظل حدوث أية مشكلة سياسية او

استطلاع بين فلسطيني لـ«النهار»: لا تنازل عن حق العودة.. البرغوثي مرشح قوي تقارب بشعبيّة حماس وفتح.. وتأييد لوقف الحكومة الفلسطينية بمسألة الاعتراف بإسرائيل

بنسبة 96,5 بالمائة و 96,6 بالمائة على التوالي، ومؤيدو الجبهة الشعبية 85,7 بالمائة 79,2 بالمائة على التوالي أما مؤيدو حركة فتح فجأب 66,2 بالمائة منهم بنعم، مقابل 23,5 بالمائة فقط قالوا إنهم لا يؤيدون موقف حركة حماس من عدم الاعتراف بـ«إسرائيل»، فيما قال 10,4 بالمائة منهم إنهم لا يدركون. هذا التأييد شمل أيضاً أولئك الذين قالوا إنهم لا يؤيدون أيًّا من الفصائل الفلسطينية إذ أيد 84,4 بالمائة منهم هذا الموقف، مقابل 5,6 بالمائة فقط قالوا إنهم لا يؤيدونه.

وتنتمي مقارنة نتائج الاستطلاع الحالي، بالاستطلاع السابق الذي أجراه مركز في 12-13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2005، لمعرفة شكل و مدى التغيير الذي طرأ عليها منذ شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2005. مركز الرؤى تونية، مركز بحث مستقل، وقد أشرف على الاستطلاع وتحريري نتائجه د. محسن محمد صالح (مدير مركز الزيتونة)، والأستاذ المشارك في الدراسات الفلسطينية، وعاونه في ذلك الباحثان زياد ابيحيم وغنى جمال الدين.

شارك في تنفيذ الاستطلاع 40 باحثاً ميدانياً. وتم تحليل البيانات واستحداث المؤشرات من خلال برنامج الإحصاء الاجتماعي ((SPSS)). ومرت المؤشرات الناتجة في عملية مراجعة ومناقشة وتحليل. شاركت في الاستطلاع عينة مكونة من 1,033 شخصاً، وهو ما يشكل تقريراً 1000 من عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كما تعنه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (UNRWA)، وهو 400 ألف لاجئ، وبلغت نسبة الخطأ العامة له حوالي 3 بالمائة.

بوجود التهديد الإسرائيلي». ويلاحظ ان نسب التالييد تفاوت بين مختلف الخدمات والمجتمعات الفلسطينية، فيما اتجاهات التأييد المتعددة، خصوصاً تلك التي تربط السيطرة الأمنية بالحصول على الحقوق المدنية. كانت تتزايد بارتفاع مستوى التعليم والدخل.

وعند سؤال المستطلعة آراؤهم عن «التنظيم الفلسطيني الذي تؤيد أو تشعر أنه أقرب إلى توجهاتك» أجاب 28,5 بالمائة إنهم يؤيدون حركة حماس، و 25,8 بالمائة منهم يؤيدون حركة فتح، مقابل 27,4 بالمائة كانوا قد قالوا إنهم لا يدركون حركة حماس.

فتح في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2005، أي قبل إجراء الانتخابات التشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، و 21,7 بالمائة قالوا في حينها إنهم يؤيدون حركة حماس.

من جهة أخرى، سأل الباحثون أفراد العينة عن يختارون رؤاسة كل الشعب الفلسطيني لو كانت هناك انتخابات عامة في الداخل والخارج، فأجاب 21,5 بالمائة منهم سيخذلرون مروان البرغوثي، وقال 13,6 بالمائة إنهم سيخذلرون خالد مشعل، و 12,5 بالمائة منهم إنهم سيخذلرون اسماعيل هنية، فيما قال 10,6 بالمائة إنهم سيخذلرون محمود عباس.

السؤال الأخير في الاستطلاع الذي جرى في أيار (مايو) 2006 كان هل تؤيد موقف حركة حماس من عدم الاعتراف بـ«إسرائيل» على الرغم من الضغوط الخلافية؟ أجاب 83,1 بالمائة بـ«نعم»، و 9,4 بالمائة بـ«لا»، فيما قال 7,5 بالمائة إنهم لا يدركون. هذا التأييد رغم تفاوت نسبة بين مؤيدي الفصائل المختلفة كان واضحاً وبغالباً ساحقة لدى الجميع، فهو يدو وركتي حماس والجهاد الإسلامي هذه الموقف

بالمائة منهم إنهم لا يدركون.

في موضوع السلاح، وردًا على طلب الباحث باختيار الوصف الأصح بحق اتجاهات التأييد المتعددة، خصوصاً تلك التي تربط السيطرة الأمنية في الخدمات، أجابت غالبية نسبيتها 72,2 بالمائة بأنه «مصدر حماية للفلسطينيين»، واعتبره 11,1 بالمائة «وسيلة لضبط وتنظيم شؤون الخدمات»، فيما اعتبره 12,4 بالمائة «مصدر خطر وتهديد على فلسطينيي الخدمات، ومصدر دخل وسطوة لأصحابه»، وفيما يتعلق بالسلوب التعامل الأفضل مع السلاح الفلسطيني في الخدمات أجاب نسبتها 40,2 بالمائة منهم أنه يجب أن «يبقى بيد قوة أمنية تمثل كافة القوى» فتح في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2005، أي قبل إجراء الانتخابات التشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، و 21,7 بالمائة قالوا في حينها إنهم لا يدركون حركة حماس.

فتح في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2005، أي قبل إجراء الانتخابات التشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، و 21,7 بالمائة قالوا في حينها إنهم لا يدركون حركة حماس.

وفي السياق نفسه سُئل أفراد العينة عن الحل المقبول لديهم لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فأجاب 13,6 بالمائة من المستطلعة آراؤهم إنهم لا يقبلون سوى بالعودة إلى بلداتهم الأصلية التي ينتسبون إليها، والتي أخرجت منها عائلاتهم، وقال 5,4 بالمائة منهم إنهم يقبلون بالعودة إلى الأرض المحتلة عام 1967، على الجهة الأخرى قال ذلك 41,4 بالمائة شرط أن يكون هذا «جزءاً من تغيير شامل في واقع الفلسطينيين» يتضمن المسؤولية الكاملة عنهم بما في ذلك إعطاؤهم حقوقهم المدنية، فيما يربط 6,3 بالمائة إنهم يقبلون بالتعويض والاستقرار خارج لبنان، وقال 4,9 بالمائة إنهم يقبلون بالتعويض والاستقرار في لبنان مقابل الحصول على الحقوق المدنية، و 1,7 بالمائة إنهم يقبلون بالتعويض والتقطيع في لبنان والحصول على الجنسية اللبنانية. فيما قال 2,1

عما إذا ما كانوا يعتقدون بإمكانية عودتهم فعلاً إلى فلسطين، والإجابة التي اختارها 40,1 بالمائة منهم كانت «نعم، لكن ليس شرطاً في هذا الجيل»، فيما اختار 39,1 بالمائة منهم إجابة «نعم، بكل تأكيد»، و 2,3 بالمائة قالوا إنهم يعتقدون أنهم «سيعودون لكن للأراضي المحتلة عام 1967». وفي المقابل قال 13,4 بالمائة إنهم لا يعتقدون أن عودتهم إلى فلسطين ستكون ممكناً، فيما قال 5,1 بالمائة إنهم لا يدركون.

وهكذا، فرغم الأجواء البائسة التي يعيشها فلسطينيون لبنان منذ أكثر من عاماً، ورغم الظروف المحلية والعربيّة والدولية الحادحة التي تحيط بالقضية الفلسطينية، فلا زال 81,5 بالمائة منهم يعتقدون بشكل أو بأخر بامكانية العودة إلى فلسطين، أما المتأثرؤن حيال تحقق مثل هذه العودة فبلغوا 41,3 بالمائة من المجموع. ولم يظهر الاعتقاد بإمكان العودة أي تاثير بالفترة العمودية أو بنسبة تعليم الأفراد.

وفي السياق نفسه سُئل أفراد العينة عن الحل المقبول لديهم لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فأجاب 13,6 بالمائة من المستطلعة آراؤهم إنهم لا يقبلون سوى بالعودة إلى بلداتهم الأصلية التي ينتسبون إليها، والتي أخرجت منها عائلاتهم، وقال 5,4 بالمائة منهم إنهم يقبلون بالعودة إلى الأرض المحتلة عام 1967، على الجهة الأخرى قال ذلك 41,4 بالمائة شرط أن يكون هذا «جزءاً من تغيير شامل في واقع الفلسطينيين» يتضمن المسؤولية الكاملة عنهم بما في ذلك إعطاؤهم حقوقهم المدنية، فيما يربط 6,3 بالمائة إنهم يقبلون بالتعويض والاستقرار خارج لبنان، وقال 4,9 بالمائة إنهم يقبلون بالتعويض والاستقرار في لبنان مقابل الحصول على الحقوق المدنية، و 1,7 بالمائة إنهم يقبلون بالتعويض والتقطيع في لبنان والحصول على الجنسية اللبنانية. فيما قال 2,1

السفارة الاسرائيلية قاطعت جلسات البرلمان في الاتحاد الأوروبي المفوضية الاوروبية تطرح قضيّاً انتهاك حقوق فلسطين، الـ48 في جلسات لجنة العمل

وخلال جلسة عقدها لجنة البرلمان الأوروبي للعلاقة مع إسرائيل قام غالبية أعضاء الجنة بطرح قضياً تتعلق بمكانة المجتمع الفلسطيني، وطالبوها مندوب المفوضية الأوروبية ببيانه وعرض خطة عمل عينية للربط بين العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، وحقوق المجتمع الفلسطيني فيها. وقام مدير مركز مساواة جعفر فرج باستعراض عدد من القضايا، منها قتل 32 مواطناً عربياً خلال السنوات الخمس الأخيرة والتحريض العنصري، هدم المنازل في النقب والمدن المحتلة، قانون المواطنة مع إسرائيل، لحماية حقوق الأقلية العربية الفلسطينية في وتنمية الاقتصاد الاجتماعي في ميizenية الدولة. وقام فرج بتسلیم ورقة مطالب عينية وتقرير شامل إلى أعضاء البرلمان الأوروبي. وقال فرج لـ«القدس العربي»، أمس الثلاثاء أنه طلب من الاتحاد الأوروبي وضع خطة عمل واضحة لربط الاتفاقيات الثقافية، الرياضية والاقتصادية مع إسرائيل بتحسين مكانة المجتمع الفلسطيني ومكافحة العنصرية. ومضى قائلاً: اتفاقيات الجواد والاتفاقيات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودول الاتحاد مع إسرائيل تعطي أفضليات اقتصادية لإسرائيل تقدر بمليارات اليورو، وبالتالي يجب اجبار إسرائيل على احترام حقوق الإنسان، وبلوره خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها في التعامل مع أقليات قومية في أي دولة تدعىديمقراطية في العالم.

هذا وعلم بان لجنة برلمانية من الكنيست الإسرائيلي ستشارك خلال شهر تشرين الاول (اكتوبر) القادم، في لقاءات مع لجنة البرلمان الأوروبي، وطالب مرکز مساواة البرلمان الأوروبي ضم أعضاء كنيست عرب في وفد أعضاء الكنيست.

الناصرة-«القدس العربي» - من زهير اندراؤس:

طرح عدد كبير من أعضاء البرلمان الأوروبي عشرات الأسئلة حول انتهاك حقوق المواطنين العرب، وذلك خلال جلسات البرلمان لشؤون حقوق الإنسان والتي عقدت يومي الاثنين والثلاثاء من هذا الأسبوع، في مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل، بلجيكا. وخلال الجلسات طلب أعضاء البرلمان من المفوضية الأوروبية بعرض تقرير شامل حول ما تقوم فيه المفوضية من خلال علاقتها مع إسرائيل، لحماية حقوق الأقلية العربية الفلسطينية في منطقة 48.

هذا وقد قاطعت السفارة الإسرائيلية في الاتحاد الأوروبي جلسات البرلمان ورفضت الرد على الأسئلة المطروحة، بحجة أنها غير ملزمة بذلك أمام برلناني اجنبي. وشارك في جلسات البرلمان كل من جعفر فرج، مدير مركز مساواة، أوRNA كوهين، الديرة التنفيذية لعدالة، المركز القانوني للدفاع عن حقوق الأقلية العربية في إسرائيل وجسيكا مونتيير، مديرية بتسيليم، مركز المعلومات الإسرائيلي، الذي يرصد ويفوت الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

وخلال جلسة مفتوحة، حضرها أكثر من مئة وخمسين عضو برلناني وجمهور واسع، حصلت مشادات كلامية عنيفة بين أعضاء البرلمان الأوروبي، بعد أن قالت عضوة البرلمان ورئيسة اللجنة للعلاقات مع إسرائيل بمحاجمة أعضاء البرلمان، الذين طرحوا موضوع حقوق الإنسان في إسرائيل، في حين قام بعض أعضاء البرلمان ببنتها «مندوبة السفارة الإسرائيلية».

ويختفي من أن يؤدي توحيد الحزبين إلى جعل تكريس الصبغة اليمينية المتطرفة التي لصقت بالليكود عشية الانتخابات الأمر الذي لن يسمح بعودة الـليكود إلى الحكم.

وقال نافيه «أنه لكي نعود حزباً حاكماً يتحتم علينا الموافقة على مبادئ البرنامج السياسي الجديد. وهذه ليست مبادئ اليسار لأننا لا نؤيد انسحاباً إلى حدود 1967». واعتبر نافيه أن برنامجه يعتمد على «مبادئ سياسية واقعية تشمل قيام دولة فلسطينية سنحضر إلى الموافقة عليها وللاستعداد لتقديم تنازلات وتسوية مؤللة في أرض إسرائيل».

وتوقف نافيه أنه «في حال عرض الـليكود أفكاراً ذكية ومتوازنة وواقعية وليس أفكاراً مترتبطة فإن الكثيرين من الذين انسحبوا من الـليكود سيعودون إلى صفوفه».

ورفض نافيه توجيه انتقادات لرئيس الـليكود بنيامين نتنياهو على إدارةاته للمعركة الانتخابية أو دعوه إلى تحمل المسؤولية الخسارة في الانتخابات والاستقالة من رئاسة الـليكود. وفيما رفض نافيه بشكل كامل توحيد الـليكود مع أحزاب اليمين المتطرف لم يرفض فكرة توحيد صفو الـليكود وحزبه كديما.